التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة
آي دينار القطرية أنموذجا

Juristic Adaptation of Crypto currencies
Qatari I-dinars as an example

رقية سيار[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
مخير البحث في الدراسات الشرعية
s.roukia25@gmail.com
د. محمد مزياني
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
meziani1966@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/06/23 القبول 2021/11/03 النشر على الخط 2022/04/15
Received 23/06/2020 Accepted 03/11/2021 Published online 15/04/2022

ملخص:

تعددت أشكال النقود واختلفت أنواعها؛ حتى وصلت في عصرنا الذي يوصف بأنه العصر الإلكتروني إلى شكل جديد، لم يكن معهودا من قبل؛ ألا وهي العملات الرقمية المشفرة، وهي نوع جديد من العملات التي انتشرت بشكل واسع في عالم الانترنت؛ وقد تباينت آراء العلماء حولها؛ وقد حاولت دراسة هذه العملات من الجانب الفقهي واخترت عملة آي–دينار القطرية خاصة؛ وذلك من خلال هذا المقال، المعنون بـ: "التكييف الفقهي للعملات الرقمية –أي دينار القطرية أنموذجا–".

الكلمات المفتاحية: التكييف الفقهي، العملات الرقمية، آي دينار القطرية.

Abstract:

The forms of money are many and varied; Until our electronic age, which is described as the electronic age, reached a new shape, it was not previously known. Namely, crypto currencies, which is a new type of currency that has spread widely in the online world; and Scientists have differed opinions about it. I tried to study these currencies from the Juristic aspect and I chose the Qatari I-Dinar currency in particular And that through this article, entitled: "Juristic Adaptation of Crypto currencies - meaning Qatari I-dinars as an example -".

Keywords: Juristic conditioning, crypto currencies, Qatari I-dinars.

[1] – المؤلّف المراسل: رقية سيار البريد الإلكتروني: **s.roukia25@gmail.com**

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

إنّ أكثر ما يوصف به عصرنا الحالي بأنه العصر الإلكتروني نظراً لانتشار التقنية الإلكترونية؛ سواء في جانب الماديات منها أو البرمجيات مما كان له الأثر الأكبر في تقدم حياة البشر ونشر المعرفة وتسهيل التواصل بينهم، وتقنيات الاتصال والتواصل التي انتشرت في كل المجالات وأصبحت في متناول الجميع، ومما تأثر بهذه التطورات والتغيرات مسألة المال والنقود؛ فقد تعددت أشكالها واختلفت أنواعها؛ حتى وصلت في عصرنا إلى شكل جديد، لم يكن معهودا من قبل؛ ألا وهي العملات الرقمية، وهي نوع جديد من العملات التي انتشرت بشكل واسع في عالم الانترنت؛ وقد تباينت آراء العلماء حولها؛ وقد حاولت دراسة هذه العملات من الجانب الفقهي واخترت عملة آي–دينار القطرية؛ وذلك من خلال هذا البحث، المعنون بـ: "**التكييف الفقهي للعملات الرقمية –أي دينار أنموذجا–**".

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في ما يلي:

1. العملات الرقمية أصبحت واقعا يفرض نفسه في مجال المعاملات المالية المعاصرة.
2. تساؤل الكثير عن الأحكام الشرعية لهذه العملات وما يجب فيها شرعا وحكم التعامل بها.
3. آي–دينار هي أول عملة تصدرها دولة إسلامية بمعايير متطورة.

ومن أسباب اختياري للموضوع: حرصي وميولي لدراسة النوازل الفقهية في مجال المعاملات المالية المعاصرة.

الإشكالية:من خلال ما سبق تُطرح الإشكاليات التالية:

ما حقيقة العملات الرقمية؟ وما هو تكييفها الفقهي؟ وما هي آراء العلماء حولها؟ وماهو الفرق بين آي دينار وباقي العملات الرقمية.

المنهج:

وقد اتبعت في بحثي بشكل أساس على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قمت بتجلية مفهوم العملات الرقمية وحقيقتها وركزت على عملة آي دينار القطرية، ثم عرضت آراء العلماء حول العملات الرقمية المشفرة.

الخطة:

تناولت هذا البحث في مقدمة و مطالب وخاتمة.

فبعد المقدمة؛ صدرت البحث بمطلب تمهيدي: الذي هو عبارة عن التعريف بمصطلحات البحث، ثم المطلب الأول: تناولت فيه حقيقة العملات الرقمية المشفرة من خلال مراحل تطورها وأنواعها وخصائصها، والمطلب الثاني: درست فيه الحكم الشرعي للعملات الإلكترونية المشفرة من خلال الحديث عن تكييفاتها الفقهية وآراء بعض العلماء فيها، والمطلب الثالث: خصصته لدراسة عملة آي دينار من خلال تعريفها والفرق بينها وبين باقي العملات الرقمية المشفرة وختمته بخاتمة؛ ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

مطلب تمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث:

بداية يحسن بيان المصطلحات التي تكون العنوان العام للبحث، فقد جرى الباحثون في أي مجال من مجالات البحث العلمي على أن يقوموا بتحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في أبحاثهم تحاشيا عن حصول الغموض، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: التكييف الفقهي:

أولا: التكييف لغة: التكييف من حيث اللغة مشتق من اسم الاستفهام "كيف؟" أي حقيقة الشيء وصورته؛ وهو يعود إلى معنيين: الأول: القطع وهو سماعي، الثاني: حقيقة الشيء وهو قياسي[1].

ثانيا: التكييف الفقهي اصطلاحا:

بعد عرض الدكتور عثمان شبير لتعريفات مجموعة من العلماء عرفه بأنه: "تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة"[2].

وقد جاء في معجم لغة الفقهاء أن: "التكييف الفقهي للمسألة: تحريرها وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر ... Adjustment or framing"[3].

الفرع الثاني: العملات الرقمية:

أولا: تعريف العملة لغة واصطلاحا:

1. في اللغة: العملة: أجر ما عمل، وأجر العمل[4]، وهي جمع عملات وعملات: نقد يتعامل به الناس[5].

2. في الاصطلاح: العملة: بضم العين أو كسرها وسكون النون وفتح اللام، ما يعطاه الاجير أجرة عمله، النقود...money [6].

2. تعريفها باعتبارها لقبا:

عرفها د: عبد الستار أبو غدة (رئيس الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية) بأنها: "عملات افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملية الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل"[7].

والمقصود بأنها مشفرة أي سرية؛ فلا أحد يستطيع معرفة كم باع البائع أو اشترى المشتري بهذه العملة، ولا كم يملك.

---

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص312/ الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص852/ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص150.

(2) شبير، التكييف الفقهي، ص30.

(3) معجم لغة الفقهاء، ص143.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص476./ الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص1036.

(5) ينظر: عمر، أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1555.

(6) قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص322.

(7) بحوث مؤتمر الدوحة الر ابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي؛ المنعقد في فندق شيراتون الدوحة، 9 يناير2018، قطر، تنظيم بيت المشورة للاستشارات المالية، بحث التقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، عبد الستار أبو غدة، رئيس الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية، ص12.

وترجمتها بالإنجليزية cryptocurrency، ويمكن تعريفها بأنها: عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير لتنظيم توليد وحدات العملة والتحقق من تحويل الأموال؛ وتعمل بشكل مستقل عن البنك المركزي، والعملات المشفرة اللامركزية مثل البيتكوين توفر الآن منفذا للثروة الشخصية التي تتجاوز القيود والمصادرة[1].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها عملة مشفرة أو افتراضية يتم تأمينها عن طريق التشفير، مما يجعل من المستحيل تقريبًا التزوير والتزييف أو الإنفاق المزدوج، والعديد من العملات المشفرة عبارة عن شبكات لا مركزية تعتمد على تقنية blockchain (دفتر الأستاذ الموزع) الذي تفرضه شبكة مختلفة من أجهزة الكمبيوتر، من السمات المميزة للعملات المشفرة أنها لا تصدر بشكل عام من قبل أي سلطة مركزية، مما يجعلها من الناحية النظرية ضد تدخل الحكومة أو التلاعب بها[2].

ثالثا: عملة أي دينار:

سيأتي الحديث عنها في المطلب الثالث.

الفرع الثالث: المقصود بعنوان البحث:

أقصد ببحثي تكييف العملات الرقمية وبيان حكمها، وأخص بالذكر عملة آي-دينار القطرية وبيان حكمها؛

والتكييف الفقهي – باعتباره شكلا من أشكال الاجتهاد- لا بد أن يتم وفق آلية معينة تتكون من مجموعة خطوات اجتهادية؛ يسلكها المجتهد بغية الوصول إلى حكم شرعي للنازلة المعروضة[3]:

الأولى: تصور النازلة؛ وقد أكد العلماء هذا المنهج فصاغوا القاعدة المشهور الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الثانية: تحرير الأصل المشابه للنازلة؛ هذه الخطوة بمكان في عملية التكييف الفقهي، فهي جوهرها، وهذا يتطلب من الباحث فهم الأصل الذي تكيّف عليه النازلة فهما دقيقا؛ لاستخلاص أوجه الشبه بينه وبين النازلة محل البحث، ولا يمكن أن يتم هذا النوع من الاجتهاد بدون هذه الخطوة.

الثالثة: الوصول إلى الحكم الشرعي، بمعنى الحاق النازلة بالأصل النازلة بالأصل؛ والنازلة المراد دراستها هنا العملات الرقمية وعملة آي-دينار.

وإذا كان الأمر يتعلق بذات معينة لإصدار حكم عليها كالعملات الرقمية المشفرة مثلا، فإن الباحث يجب أن يتعرض إلى تاريخ هاته العملات ، ومراحلها وأنواعها، ولا بد من التنبيه على أن تكييف نازلة على أصل أو صورة موجودة في الفقه (بغض النظر عن الأصل الذي تكيف عليه النازلة)؛ لا يعني بالضرورة جوازها

وسندرس باذن الله هذه الخطوات باختصار شديد كالآتي:

المطلب الأول: حقيقة العملات الرقمية المشفرة:

الفرع الأول: مراحل تطور العملات الرقمية المشفرة[1]:

(1) أُخذ يوم 2020/02/14 على الساعة 12:58 من موقع:
https://www.lexico.com/definition/cryptocurrency

(2) أُخذ يوم 2020/02/14 على الساعة 13:02 من موقع:
https://www.investopedia.com/terms/c/cryptocurrency.asp

(3) ينظر: شرير، عصام صبحي، بحث: التكييف الفقهي في السياسة الشرعية، آلياته وتطبيقاته، ص4.3.

تنوعت أشكال النقود وصورها بسبب توسع احتياجات الإنسان وتطور الإقتصاد؛ بداية بالنقود السلعية إلى النقود المعدنية ثم النقود الورقية وصولا إلى النقود الإلكترونية أو الرقمية؛ وقد تحدثت في هذا الفرع عن مراحل تطور النقود الرقمية فقط وذلك بغرض تصورها تصورا صحيحا من أجل تكييفها:

المرحلة الأولى: النقود الورقية التي تحملها وسائط الكترونية: مثل النقد الموجود في بطاقة الائتمان والبطاقة مسبقة الدفع، وبطاقة الصرف التي يصرفها البنك ليتمكن العميل من السحب من حسابه الجاري عبر أجهزة الصرف الآلي، وكذلك الشيكات الإلكترونية وما شابه ذلك.

ويمثلها :الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك، وبطاقات الائتمان المقدمة من الشركات العالمية: فيزا، ماستر كارد، أميركيان إكسبرس وغيرها.

المرحلة الثانية: النقود الإلكترونية التي قامت بإنتاجها مؤسسات مالية معتمدة في دولها، وتحملت مسؤولية تسميتها وتحديد قيمتها وإنشاء القوانين الخاصة بها بما يتوافق مع القوانين المالية للدولة، ولها وسائط تحملها من بطاقات ممغنطة أو أجهزة تخزين إلكترونية، وتقوم المؤسسة المالية المنتِجة لها بالتحكم فيها وفي مراقبتها وفي العمليات التي تتم من خلالها.

ويمثلها من الشركات العالمية: شركة PayPal وشركة CashU.

المرحلة الثالثة: العملات الإلكترونية التي يتم إنتاجها بواسطة برمجة إلكترونية، وهذا النوع من العملات هو **محل البحث، ولعل أكبر ما يمثلها في العصر الحاضر: عملة بيتكوين Bitcoin**، وهي أول عملة إلكترونية تم إنتاجها بهذه الطريقة.

ففي عام 2008م أُعلن عن الموقع الرسمي لعملة البيتكوين[2]، ثم نشر ساتوشي ناكاموتو (مخترع بروتوكول البيتكوين) ورقة على الانترنت عبر بريد مشفر تشرح البروتوكول، بعد ذلك أطلق أول نسخة من برنامج عميل البيتكوين في 2009م، وقام بإنشاء فريق، والتواصل معهم عبر لائحة بريدية من أجل تطوير المشروع، إلى أن بدأت تختفي أخباره تدريجيا مع نهاية سنة 2010م [3].

وقد وصل عدد العملات الرقمية إلى: 1637عملة[4].

فالعملات الرقمية أو الإلكترونية تشبه النقود الإلكترونية من حيث أنه يتم تخزينها على الحواسيب، ومن حيث تداولها عن طريق شبكة الأنترنت، والفرق الجوهري بينهما أن النقود الإلكترونية هي نقود حقيقية تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدما، ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية؛ أما العملات الرقمية فهي عملة مستقلة في ذاتها وغير مغطاة بأي عملة أخرى.

---

(1) ينظر: المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، بحث: التأصيل الفقهي للعملات الرقمية – البتكوين نموذجا، الدكتور غسان محمد الشيخ، ص25./ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوى وحلول)ص150 وما بعدها. / بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، محمود الشرقاوي، ص 29 وما بعدها.

(2) موقع: https://bitcoin.org/en/

(3) موقع: https://bitcoinnewsarabia.com/who-is-satoshi-nakamoto/

يوم: السبت 08/02/ 2020، على الساعة 21:47.

(4) من موقع: https://m.sa.investing.com/crypto/currencies

يوم الثلاثاء: 2020/02/11 على الساعة 2:14 صباحا؛ تتبعت الإحصائيات على الموقع وآخر عملة رقمية مشفرة اسمها: The Vegan Initiative، وسعرها 0 دولار.

الفرع الثاني: أنواع العملات الرقمية المشفرة[1]:

يوجد العديد من العملات الرقمية حول العالم؛ ولكننا سنقوم بالتركيز على أشهر وأهم هاته العملات؛ وقد حاولت تلخيصها في الجدول التالي:

العملة	شرح مختصر
1. بيتكوين	أحدثُ إصدار للمرة الأولى في يناير 2009، والنجاح الكبير الذي حققته أحدثَ ثورة في عالم المعاملات المالية عبر الإنترنت، وأخذ العديد من مطوري البرامج يطلقون المزيد من العملات المشفرة القائمة على نظام لا مركزي لا يحتاج إلى وسيط، وقد أطلقَ على جميع العملات المستوحاة من البتكوين اسم"altcoins"، والتي حاول مصمموها تقديمها كعملات مطورة من البتكوين.
2. ليتكوين (LTC)	أصدرها عام 2011 تشارلي لي (خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، والذي عمل فيما سبق مهندسًا لدى GOOGLE، تقوم على شبكة عالمية للدفع **مفتوحة المصدر**، ولا تتحكم بها أية سلطة مركزية، وتستخدم **خوارزمية " scrypt"** كبروتوكول لإثبات صحة العمل، ويمكن فك شفرتها باستخدام وحدات المعالجة المركزية، تشبه عملة البتكوين في عدد من النواحي من بينها سرعة معدل التعدين.
3. الإثريوم	هي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية في الوقت نفسه، تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذيها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة لتتحكم في عملياتها؛ اقترحها المبرمج الروسي فيتاليك بوتيرين عام 2013، وفي 2014 عملت شركة سويسرية على مشروع عملة "الإثريوم"، إلى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015، وقد تعرضت المنصة لعمليات اختراق وسرقة نحو 50 مليون دولار في 2016، وبعد هذا الهجوم تم تقسيم الإثريوم إلى إثريوم (ETH) وإثريوم كلاسيك (ETC).
4. زد كاش (ZEC)	عملة لا مركزية مفتوحة المصدر تم إصدارها في أواخر 2016، وتوفر المزيد من الخصوصية، حيث تُسجل وتنشر كل المعاملات على **البلوك شين**، بينما تبقى التفاصيل الخاصة بالمرسل والمستلم والمبلغ سرية.
5. الداش (Dash)	هي نسخة أكثر سرية من بتكوين تم إطلاقها في يناير 2014، وتتيح المزيد من فرص عدم الكشف عن الهوية لأنها تعمل على شبكة رمزية لا مركزية، أنشأ هذه العملة وطورها إيفان دوفيلد، ويمكن **تعدينها** بإستخدام وحدات المعالجة المركزية(CPU)أو(GPU)، وقد كان اسمها دار كوين، لكن في مارس 2015 تم تغيير اسمها إلى داش.
6. ريبل	شبكة عالمية منخفضة التكلفة، تتيح للبنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الآني بشفافية وبتكلفة أقل، تم إطلاقها

(1) ينظر: عبد الجليل الأزهري، أيمن أحمد، حكم النقود الالكترونية (البتكوين) دراسة فقهية معاصرة، ص31 ومابعدها/ عامر، باسم أحمد، العملات الرقمية (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، مقال منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد16، العدد1، يونيو2019م، ص273 ومابعدها

(XRP)	عام 2012، وتختلف عن العملات المشفرة في كونها لا تحتاج إلى **تعدين**، مما يقلل استخدام عمليات الحاسوب.
7. المونيرو (XMR)	عملة آمنة وسرية ومفتوحة المصدر وغير قابلة للتتبع، تم إطلاقها في أبريل 2014، وتستخدم هذه العملة لحماية عناوين الإرسال والاستقبال والمبالغ الموجودة في المعاملات.
8. نيو (NEO)	أطلقتها الصين عام 2014 لمنافسة العملات الرقمية في جميع أنحاء العالم، وتهدف إلى نقل الاقتصاد الصيني والعالمي إلى الاقتصاد الذكي.
9. نيم (NEM)	أطلقت في مارس 2015، وتوفر العديد من المزايا الجديدة كالحسابات ذات التوقيعات المتعددة والرسائل المشفرة، تستخدم هذه العملة نظام بلوك شين تجاريا يسمى (Mijin)، والذي اختبرته مؤسسات مالية وشركات خاصة في اليابان ودوليًا
10.ليسك (Lisk)	هي أول عملة مشفرة معيارية تسمح للمطورين بإنشاء تطبيقات قائمة على بلوك شين بسهولة.

شرح بعض المصطلحات الواردة في الجدول:

مفتوحة المصدر: تفاصيله وأسراره متاحة للجميع؛ وفكرته موجودة على شبكة الانترنت.

لا مركزية: لا يتحكم بها غير مستخدميها.

التعدين: Crypto currency، أوcryptomining ؛ هو عملية يتم فيها التحقق من المعاملات الخاصة بأشكال مختلفة من crypto currency وإضافتها إلى دفتر الأستاذ الرقميblock chain ، وقد إرتفع استخدام crypto currency نفسه بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، ففي كل مرة يتم فيها إجراء معاملة عملة مشفرة، يكون عامل مناجم العملة المشفرة مسؤولاً عن ضمان صحة المعلومات وتحديث block chain مع المعاملة؛ تتضمن عملية التعدين نفسها التنافس مع برامج التشفير الأخرى لحل المشكلات الرياضية المعقدة مع وظائف تجزئة التشفير المقترنة بكتلة تحتوي على بيانات المعاملة؛ وتتم مكافأة أول عامل منجم للعملات المشفرة لكسر الشفرة عن طريق التمكن من التصريح بالمعاملة، وفي مقابل الحصول على الخدمة المقدمة يكسب العاملون في التشفير كميات صغيرة من العملة المشفرة الخاصة بهم، علما أن التعدين crypto currency يحتاج إلى جهاز كمبيوتر مع الأجهزة المتخصصة[1].

البلوك شين Block Chain: فعند الحديث عن العملات الرقمية المشفرة يجب الكلام عن تقنية البلوك شين؛ فهي الأساس الذي تعمل به هذه العملات؛ وهي تقنية لتخزين و التحقق من صحة و ترخيص التعاملات الرقمية في الأنترنت؛ بدرجة أمان عالية و درجة تشفير قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم؛ والكثير من الباحثين و الخبراء يجزمون أن تقنية البلوك شين ستكون البوابة لعالم كبير من الإبتكارات في فضاء الأنترنت، وفي زعزعة و تغيير لأساليب قطاعات الأعمال بشكل قد تختفي معه العديد من الشركات حول العالم؛ كشركات تحويل الأموال (مالم تركب الموجة و تكيف أعمالها مع ما يستجد من تقنيات)، فأسلوب إدارة الأعمال التقليدي يعتمد على المركزية في معظم الأحيان و حتمية وجود طرف ثالث في أي تعامل يرخص المعاملة أو يضمن حدوثها؛ فمثلا البنوك هي من يتحكم في قطاع تحويل الأموال لقاء رسوم محددة، فالبنك مثلا في هذه الحالة هو من يقوم بدور الطرف الثالث في المعاملة لضمان حدوثها و إنتقال الأموال من المرسل إلى المرسل إليه.

(1) ينظر: عامر، باسم أحمد، العملات الرقمية (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، مقال منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد16، العدد1، يونيو2019م، ص275.

في مثال آخر تمثل دائرة السجل العقاري أساس التعامل و نقل الملكيات لأي عقار في أي دولة؛ بحيث تلعب دور الطرف الثالث لقاء رسوم محددة تقوم بإصدار الملكيات و عقود الإيجار و ضمان سلاسة التعامل.

بإختصار، يمكن إعتبار البلوك شين نوع جديد من قواعد البيانات فبدل أن تكون قواعد البيانات مركزية في الطرف الثالث من التعامل و مخزنة في خادم واحد أو عدة خوادم يديرها الطرف الثالث، فإن قواعد بيانات البلوك شين تكون كلها مخزنة بشكل متكرر في كل الأجهزة المتصلة، والتي تتعامل مع بعضها البعض أو في أجهزة الأشخاص المتعاملين مع بعضهم الذين يستخدمون هذه القواعد البيانية المخزنة في أجهزتهم بشكل مكرر في التحقق من صحة أي معاملة[1].

الفرع الثالث: خصائص العملات الرقمية المشفرة[2]:

تتميز العملات الرقمية المشفرة بعدة خصائص؛ منها ما يعتبر من المزايا والفوائد ومنها ما يعتبر من المخاطر والعيوب؛ وفيما يأتي بيان ذلك:

أولا: مزايا العملات الرقمية المشفرة:

من أهم المزايا التي تتسم بها النقود الرقمية والتي تزيد من قبول المتعاملين بها ؛ ما يلي:

1. الخصوصية والسرية:

فالعملة الإلكترونية تنتقل من الندّ إلى الندّ، وتكون هذه العملية مسجلة في السجل الموحّد من غير تحديد الهوية الحقيقية للمرسل والمستقبل؛ و إنما يُذكر في السجل الموحد "Block chain" المفتاح العام للمحفظة الإلكترونية لكل منهما؛ فنظرا لطبيعتها الخاصة فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها؛ كما أنه يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم بخصوصية تامة ودون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك.

2. العالمية:

فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين؛ فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية لتوافرها على مستوى العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها لا تخضع لسيطرتها أساسا، ومالكها هو الوحيد الذي يملك السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها.

3. الرسوم المنخفضة:

عمليات التحويل والعمليات الشرائية بالعملات الرقمية المشفرة تكون غالبا دون رسوم لانعدام التكلفة فيها؛ أو برسوم منخفضة جدا؛ عكس العمليات التي تتم بالعملة الورقية وذلك بسبب وجود جهات مركزية تتحكم بها وبتحويلاتها (كالأموال التي تتقاضاها البنوك وشركات بطاقات الإئتمان عادة).

والرسوم تكون منخفضة في العملات الرقمية المشفرة لأن العملة لم تنتقل؛ بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل إلى محفظة البائع؛ وهذه العملية تتم دون وسيط وتسمى بالند للند (Peer to Peer).

4. الشفافية وسرعة توثيق العمليات:

يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ؛ ولكن في الوقت نفسه لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكها؛ وهذا يعني إعتراف جميع المتعاملين بوجود هذه النقود وانتقال ملكيتها.

---

(1) موقع: https://www.tech-wd.com/wd/2017/09/26/blockchain/amp/

(2) ينظر: العقيل، عبد الله، الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية، ص22 وما بعدها./ الباحوث، عبد الله، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص32.33.

وبالمقارنة مع العمليات المالية بالنقود الورقية أو ببدائلها الإلكترونية التي تتم عبر الحدود الدولية؛ قد تستغرق عملية التوثيق ساعات أو أياما؛ أما في العملة الإلكترونية فلا تتجاوز عشرة دقائق مهما بلغ حجمها.

ثانيا: عيوب ومخاطر العملات الرقمية المشفرة:

1. سرية العملة وتشفيرها:

بعض مميزات العملات الرقمية المشفرة قد تصبح سلبيات، فميزة السرية لها سلبيات أيضا؛ فهي تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم من خلال شبكة الأنترنت؛ فالخصوصية التي توفرها هذه العملات الرقمية المشفرة جعلتها مقصدا لعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات.

2. التعدين:

صعوبة تعدينها بواسطة المستخدم العادي نظرا لتعقيد برامج الوصول إليها، وتعقيد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين؛ مع أنه يتاح تعدين العملة للجميع من الناحية النظرية، ولا أحد يعرف على وجه الدقة ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها.

3. السعر:

يشكل سعر العملات الرقمية مشكلة كبرى للمتعاملين بها، إضافة إلى أن سعرها المتذبذب (بسبب المراهنات) يشجع المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة؛ حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثر سلبا في قيمة العملة؛ فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الإرتفاع.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للعملات الإلكترنية المشفرة:

الفرع الأول: التكييف الفقهي:

وقد ارتأيت تلخيصه في جدول؛ تسهيلا للفهم واختصارا للوقت[1]:

التكييف الفقهي	شرح التكييف	أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما	أثر هذا التكييف	مناقشة التكييف
الذهب والفضة	إلحاق العملات الرقمية المشفرة بالذهب والفضة	الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة. العملات الرقمية قيمتها ذاتية بسبب عرف الناس وتداولهم	تنطبق عليها جميع أحكام الذهب والفضة	الهدف من التعامل بالعملات الرقمية ليس الوظيفة النقدية (تبادل السلع والخدمات وتقييمها)؛ بل المضاربة والاسترباح فيها.

(1) استخلصت هذا الجدول من البحوث التالية: أسامة أسعد أبو حسين، الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ص118 وما بعدها/ مراد عودة، العملات الافتراضية تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها-البيتكوين نموذجا، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ج2، السنة56، رمضان 1440هـ، العدد189، ص673 وما بعدها./ محمد أبو كرش، النقود الافتراضية في الفقه الإسلامي، ص58.

العملات النقدية	المقصود بها أنها اصدار حكومي يخضع التعامل به لقوانين معينة اكتسبت قيمتها من سلطة الدولة ويخضع التعامل بها لقوانينها	تتفق بعض العملات الرقمية مع العملات النقدية مثل: *آي-دينار(I-DINAR) (1) *وعملة EM-CASH (2)	تنطبق عليها جميع أحكام النقود من حيث وجوب الزكاة فيها، وأحكام الصرف والقرض، والربا وسائر الأحكام المتعلقة بالنقود.	وظائف وخصائص النقود الأساسية لا تتوفر فيها: *فلا تقاس بها قيم السلع مباشرة بل لا بد من تقييمها بعملة أخرى. التقلبات والتذبذبات الكبيرة في قيمتها. لا تتوفر فيها صفة الرواج ولا تشرف الدول على إصدارها
السلع	بما أنها لا تنطبق عليها خصائص النقود فهي سلعة؛ لأن ما عدا الأثمان يعد سلعة. تستعمل هذه العملات استعمالا أصيلا في المضاربات. فتعتبر سلعة إلكترونية	ليس لها قيمة في ذاتها بخلاف السلعة قابلة للتجزئة بخلاف السلع التي يصعب تجزئتها	سلعة إلكترونية يمكن لأي شخص شراؤها من خلال منصات التداول بالطريقة المتبعة في ذلك.	الغرض من السلع الانتفاع بها، والعملة المشفرة لا ينتفع بذاتها، وإنما بكونها وسيلة
عملة مستقلة	العملات الرقمية المشفرة عملة مستقلة ولها قيمة كبقية العملات المتداولة التي تصدرها الدول وهي مرحلة متطورة من النقود	تؤدي وظيفة النقود من حيث: *وسيلة للتبادل والمعاملات. *مقياس لقيم السلع. *لها قيمة وثمنيتها ناشئة من قوة العرض والطلب أو من التقنية التي تضمن التعامل بها. *رائجة وتجد قبولا كبيرا في التعامل بها حول العالم.	ينطبق عليها جميع أحكام النقود؛ من حيث وجوب الزكاة فيها، وأحكام الصرف والقرض، والربا وسائر الأحكام المتعلقة بالنقود.	وظائف وخصائص النقود الأساسية لا تتوفر فيها.

الفرع الثاني: آراء بعض الفقهاء في العملات الرقمية المشفرة:

(1) موقع: https://m.facebook.com/idinar.io/?locale2=ar_AR وهي أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملات الرقمية

(2) موجهة لساكني دبي والمقيمين فيها، ستصدرها حكومة دبي؛ موقع: https://www.amnaymag.com/

أولا: القائلون بالمنع: وهو قول جمهور العلماء المعاصرين وأغلب الذين تكلموا عن حكم العملات الرقمية المشفرة تحدثوا عن حكم البيتكوين خاصة؛ وفيما يلي عرض لبعض آراء الفقهاء:

1. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة[1]:

وصدرت هذه الفتوى تحت عنوان: "حكم التعامل بالبتكوين" وهذا ملخص الفتوى: "البيتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها المعايير – الشرعية والقانونية – التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دولياً .كما أنَّها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى؛ ولهذا: فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الالكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعاً وقانوناً؛ وذلك لأنَّ التعامل بها يؤدى إلى عواقب غير سليمة: سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقداً أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين. والله تعالى أعلم".

2. المجلس الإسلامي الأعلى[2]: فتوى بعنوان حكم التعامل بالعملات الإلكترونية المشفرة رقم: 26، الصارة في: لإثنين 07 ربيع الأول 1441هـ الموافق 04 تشرين الثاني / نوفمبر2019م؛ وقرر المجلس ما يلي:

1. حرمة التعامل بهذه العملات المشفرة –كالبتكوين وغيرها– في وضعها الحالي، فتتعدَّدُ فيها المخاطر والأسباب المؤدية إلى التحريم مِن الجهالة والغرر وشبهة القمار.

2. إذا أزيلت المخاطر عن هذه العملات، بأن صدرت عن مصارف مركزية، أو مؤسسات موثوقة، واعتُمدت باعتبارها عملات لها قيمة وثمنية مُقدَّرة وفق آليات محددة، واشتملت على آليات واضحة لمنع التلاعب بها واستخدامها بعمليات غير سليمة، كما بدأ يصدر في بعض الدول، فلا مانع من التعامل بها بعد النظر في حالها، ما لم يختلط بها ما يقتضي منعها من ربا أو غيره من المحرمات.

3. مع القول بمنع التعامل بهذه العملات، ووجوب التخلص منها، إلا أنه ما دام العرف عند من ينتجها ويتعامل بها على أنها عملة لها قيمتها، ويقع بها التعامل، وأن فيها شبهًا بالنقود وإن كانت ليست كذلك: فتُعامل معاملة النقود الحقيقية من حيث وقوع الربا فيها، ووجوب الزكاة فيها؛

وقد وقع على الفتوى من أعضاء المجلس السادة العلماء:

الشيخ أحمد حمادين الأحمد، الشيخ أحمد حوى، الشيخ أحمد زاهر سالم، الشيخ أسامة الرفاعي، الشيخ عبد الرحمن بكور، الشيخ عبد العزيز الخطيب، الشيخ عبد العليم عبد الله، الشيخ عبد المجيد البيانوني، الشيخ علي نايف شحود، الشيخ عماد الدين خيتي، الشيخ عمار العيسى، الشيخ فايز الصلاح، الشيخ مجد مكي، الشيخ محمد الزحيلي، الشيخ محمد زكريا المسعود، الشيخ محمد معاذ الخن، الشيخ مروان القادري، الشيخ ممدوح جنيد، الشيخ موسى الإبراهيم، الشيخ موفق العمر، الشيخ ياسر الجابر.

3. هيثم الحداد حيث قال: "هذه العُملةُ الإلكترونيَّةُ المشفَّرةُ صُورةٌ أُخرى مِن صُوَرِ صناعةِ المالِ الذي ليس له أيُّ غِطاءٍ، وكما ذكَرْنا فإنَّها الآنَ تُصنَعُ مِن قِبَلِ أفرادٍ أو شركاتٍ ودُول، ولم تُعتمَدْ حتى الآنَ للتعامُلِ الدَّوليّ، وقد يتِمُّ ذلك قريبًا؛ لِتَحُلَّ مَحلَّ العُملةِ الورقيَّة، وليسَا إلا وجْهينِ لعُملةٍ واحدةٍ؛ نقْدٌ وهْميٌّ ليس له غِطاءٌ ماليٌّ، فضلًا عن أنْ يكونَ له غِطاءٌ مِن النَّقدينِ الحقيقَّينِ: الذَّهبِ والفِضَّة .ولذلك تَحرُم

(1) فتوى رقم: 89043، يوم 30 يناير 2018؛
https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043

(2) أخُذ يوم2020/02/13 على الساعة 21:33 من موقع:
https://sy-sic.com/?p=7725

صِناعةُ هذا النَّقدِ المعروفِ بالنُّقودِ الإلكترونيَّةِ المشفَّرةCrypto currency ، سواءٌ كان ابتداءً، أو مِن خلالِ ما يُعرَفُ بعملياتِ التَّنقيب؛ لأنَّه إيجادٌ للمالِ مِن لا شيءٍ- كما تقدَّمَ .ويَحرُم كذلك ضَخُّ الأموالِ لتَقويتِه مِن خلالِ تداولِه بَيعًا وشِراءً"[1].

وأود أن أنبه على أن **قانون المالية الجزائري** لعام 2018م، الصادر في الجريدة الرسمية قد منع تداول العملة الافتراضية؛ حيث جاء في المادة 117 أنّه: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها"، وأضافت: "العملة الإفتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الأنترنت عبر الشبكة العنكبوتية؛ وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية"

ثانيا: المتوقفون:

1. الشيخ عبد العزيز الفوزان قال: "بأنها مشكلة وينص بالتريث فيها لما يكتنفها من مخاطر بالغة الخطورة"[2].

2. الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحداد (**كبير مفتين مدير إدارة الإفتاء في دبي**) يقول: "وينبغي العلم بأن كثيراً من هيئات الفتوى الشرعية في البلاد الإسلامية قد حرّمت التعامل بـ«البيتكوين»، لدلائل متكاثرة ساقتها، ولعل المتصفح للشبكات يجد ذلك، إلا أننا في دائرة الشؤون الإسلامية نرجئ الجزم بذلك لمزيد البحث والتحقيق، الذي سيكون، إن شاء الله تعالى، في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي الرابع في شهر أبريل المقبل، حتى يكون البحث في هذه المستجدة قد أخذ حقه من التمحيص"[3].

ثالثا: المجيزون:

1. الدكتور نايف العجمي بعد تصويره للمسألة و ذكره الخلاف؛ قال: "أن الذي تطمئن إليه النفس إن العملات الرقمية تعدّ نقدا؛ وبالتالي تأخذ أحكام النقود لأننا اليوم أمام ثورة تقنية في النقود جعلت النقود الرقمية واقعا في حياة الناس... "[4].

المطلب الثالث: التكييف الفقهي لآي-دينار I-DINAR.

تم استكشاف محاولات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال؛ صممت OneGram عملة افتراضية تحمل نفس اسم الشركة، مختصرة باسمOGC، OneGram Coinمدعومة بواحد غرام على الأقل من الذهب لكل عملة (وهذا يعني أن الشركة تتاجر في سلعة مادية -وخاصة سلعة تقليدية لتاريخ التجارة الإسلامية- من خلال تبادل العملة المشفرة)، وقد اتبعت العديد من الشركات

(1) أخذ يوم2020/02/13 على الساعة 23:10 من موقع:
https://ar.islamway.net/article/75600/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7?__ref=search

(2) أُخذ يوم: 2020/02/13 على الساعة: 20:48من موقع:
https://www.youtube.com/watch?v=L4QVRA9U21w

(3) موقع الإمارات اليوم: أُخذ يوم: 2020/02/13 على الساعة: 20:39.
https://www.emaratalyoum.com/opinion/2018-02-09-1.1069583

(4) أُخذ يوم: 2020/02/12 على الساعة: 20:55 من موقعه على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=UiZx0R-K7fE

هذا المثال كشركة HelloGold الماليزية، وقامت شركات أخرى مثل Halal Chain، بإنشاء عملات مشفرة غير مرتبطة باحتياطي الذهب، ولكن ببيانات عن البضائع التي يعترف بها الدين الإسلامي؛ لذلك توجد بالفعل عملات مشفرة تتماشى مع قواعد التجارة الإسلامية، ومدعومة من قبل الشركات الاستشارية التي تساعد الشركات على فهم ما إذا كانت أدواتها مناسبة للشريعة الإسلامية أم لا؟ كما هو الحال مع شركات المعالي للاستشارات (مقرها في دبي)، وأماني للاستشارات (مقرها في كوالالمبور)[1]. وهذا ما سندرسه في عملة آي-دينار القطرية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: تصور النازلة (عملة آي–دينار):

أُطلقت في الدوحة شهر مارس2019 أول منصة إلكترونية إسلامية؛ لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب تحت اسم "آي-دينار-I) " .(DINAR، وهي تعد نتاج عمل ودراسات واجتماعات مكثفة؛ بين مركز قطر للمال، ومجموعة "قاف" القابضة، ومؤسسة "Ibadah Inc" الماليزية، ولا يعد رمز (I-Dinar)الرقمي شكلاً من أشكال محفظة الذهب الإلكترونية فقط، بل هو أول عملة رقمية مختلطة من نوعها في العالم؛ لأنها تستخدم رمزاً رقمياً، وفي ذات الوقت مدعومة بالذهب ولها قيمة حقيقية، ويمكن بواسطتها تبادل أي سلع أو منتجات أو حتى عملات إلكترونية أخرى، وإبرام عقود مالية وصفقات تجارية في أي وقت ومكان حول العالم، و أهم ما يميز هذه العملة ويدعمها، ويمنح من يتعامل بها الثقة والأمن هو أن لها مقابلاً عينياً من الذهب وليست مجرد رمز إلكتروني[2].

وإعلان هذه المنصة جاء على هامش أعمال المؤتمر الدولي الخامس للمال الإسلامي المنعقد في الدوحة تحت عنوان "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي" الذي يستعرض تجارب البنوك المركزية في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات كبرى على صعيد المال والأعمال، بسبب ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات من تطور هائل وكبير، مما دعا المؤسسات المالية والمصرفية إلى المسارعة في دراسة فرصها المستقبلية وإمكانية التحول إلى العالم الرقمي[3].

الفرع الثاني: خصائص عملة آي–دينار[4]:

- ✓ الثقة والأمن: بما أن لها مقابلاً عينياً من الذهب وليست مجرد رمز إلكتروني.

---

(1) مقال بتصرف بعنوان: هل يمكن أن يكون التمويل الإسلامي سهل الاستخدام؟ بواسطة ماركو روسي (صحفي مستقل، وهو حاصل على درجة الماجستير في "الصين والمنظور المقارن LSE" من كلية لندن للاقتصاد) منشور يوم: 2 مارس 2019 على موقع:
https://cryptonomist.ch/2019/03/02/finanza-islamica-crypto-friendly/#
يوم: الأحد 2020/02/09، على الساعة: 11:47.

(2) ينظر: **مقال "آي –دينار ..."قطر تبتكر بديلاً آمناً ينافس العملات الإلكترونية ب**قوة،حنين ياسين، نشر: الجمعة، 29-03-2019 الساعة 08:36، أخذ: يوم 20/03/ 2020 على الساعة 23:01. موقع الخليج أون لاين.

(3) ينظر: مقال بعنوان: آي-دينار.. أول منصة إلكترونية للمعاملات المالية الرقمية وفق الضوابط الإسلامية، نشر بتاريخ: 20/03/ 2019م؛ أخذ يوم: 23 مارس2020 على الساعة 20:32.

(4) **مقال "آي –دينار ..."قطر تبتكر بديلاً آمناً ينافس العملات الإلكترونية ب**قوة،حنين ياسين، نشر: الجمعة، 29-03-2019 الساعة 08:36، أخذ: يوم 20/03/ 2020 على الساعة 23:01. موقع الخليج أون لاين.

مقال بعنوان: آي-دينار.. أول منصة إلكترونية للمعاملات المالية الرقمية وفق الضوابط الإسلامية، نشر بتاريخ: 20/03/ 2019م؛ أخذ يوم: 23 مارس2020 على الساعة 20:32.

فتعد منصة "آي–دينار" رمزاً إلكترونياً قائماً على أساس تبادل العملة الرقمية، حيث يتم دعم قيمتها الأولية البالغة ديناراً واحداً مقابل غرام واحد من الذهب، أي إنها ليست عملة رقمية فحسب، بل لها مقابل عيني حقيقي من الذهب.

✓ معلومة المصدر:

تبني دولة قطر لها وتداولها في بنوك ومؤسسات الدولة سيعطيها زخماً ومصداقية أكبر، وذلك لكونها واحدة من الدول التي تتمتع باقتصاد قوي، ويعتبر سوق الاستثمار فيها من ضمن الأفضل عالمياً.

✓ توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية:

فهي لها مقابل عيني وهو الذهب، أي إنها تشبه العملات الورقية العادية وتتمتع بمستويات عالية من الأمان والمصداقية، بخلاف بقية العملات الإلكترونية."

اجتازت كل مراحل الاختبار حتى من خلال المعايير الإسلامية في التعامل بالعملات كونها عملة حقيقية لها رصيد حقيقي تشابه العملات الورقية المدعومة برصيد من الذهب.

2. تحرير الأصل المشابه لعملة آي–دينار:

من خلال ما سبق الحديث عنه من العملات الرقمية المشفرة والحديث عن آي–دينار القطرية نستخلص الجدول التالي الذي يلخص أهم الفروق بين العملات الرقمية المشفرة وعملة آي–دينار:

أوجه الفرق	العملات الرقمية المشفرة	آي–دينار
المصدر	مجهولة المصدر	معلومة المصدر
مجالات استخدامها	يتم استخدامها في المبادلات والمعاملات المالية كالحوالات المالية والدفع المباشر إلكترونيًا أي أنها تستخدم فقط عبر الشبكة العنكبوتية.	لا يعد رمز I-Dinarالرقمي فقط كشكل من أشكال محفظة الذهب الإلكترونية فقط، ولكن مع التقدم الملحوظ والمستمر في تكنولوجيا سلسلة التبادل الإلكتروني، يمكن استخدام (آي- دينار (I-DINAR))كقاسم مشترك لتنفيذ وتسوية العديد من العمليات المالية وأعمال الصرف والتجارة.
الهدف	تحقيق الربح	الغرض الذي أنشئت تلك المنصة من أجله هو تسهيل وتنفيذ العمليات المالية الرقمية متعددة المنتجات التي تسمح بتداول (آي- دينار (I-DINAR))مع أو مقابل أي سلع أو منتجات أخرى أو عملات مشفرة أو أي مجموعة من الحلول والأدوات المالية وكذلك العقود المالية والتجارية من أي مكان وفي أي وقت على مستوى العالم بسهولة ويسر
دعم المؤسسات والدول لها	عدم وجود تشريعات تنظم التعامل بها وتحفظ حقوق مستخدميها	مدعومة من مؤسسات اقتصادية مهمة مثل مجموعة (قاف) القابضة

	قلة المواقع والمتاجر التي تقبل التعامل به وعدم وجود اعتراف دولي كامل بهذه العملة.	تبني دولة قطر لمثل هذه العملة وتداولها في بنوك ومؤسسات الدولة
موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية	غير موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية فهي عملة وهمية	تحقق المنصة مبدأ الحفاظ على الأصول المملوكة للعميل وسرعة تنفيذ أي عمليات مالية أو تجارية بأمان تام وطبقًا للشريعة الإسلامية تعكس قيمة حقيقية يمكن الحصول عليها في أي وقت، وتعتمد على طريقة التمويل الإسلامي(الذهب كضمانة لهذه العملة).

التكييف الفقهي لعملة آي دينار القطرية:

بعد تصور عملة آي دينار القطرية ودراسة خصائصها يظهر جليا أنها غير متوافقة تماما مع العملات الرقمية المشفرة والأصل القريب منها هي النقود الورقية وذلك لأسباب منها:

1. **الانتاج:** فالنقود الورقية تقوم الجهات المعنية في الدولة كالبنك المركزي بمهمة إنتاجها وطرحا بين الناس لتداولها؛ وكذلك عملة آي دينار القطر فقد تبنت دولة قطر إنتاجها.

2. **التحكم:** يتم التحكم بالنقود الورقية عن طريق الدولة التي أنتجتها؛ فهي المتحكمة في طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها وسعر صرفها؛ وكذلك عملة آي دينار القطرية.

3. **الوجود الفيزيائي:** النقود الورقية محسوسة (مصنوعة من مواد حقيقية)؛ أما عملة آي دينار القطرية فهي رقمية ولكن تعكس قيمة حقيقية يمكن الحصول عليها في أي وقت، وتعتمد على طريقة التمويل الإسلامي(الذهب كضمانة لهذه العملة).

خاتمة: وفيها أهم النتائج؛

أولا: العملات الرقمية المشفرة هي عملات افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملية الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل.

ثانيا: تطورت النقود الرقمية بتطور الزمن؛ بداية بـ: النقود الورقية التي تحملها وسائط الكترونية؛ ثم النقود الإلكترونية التي قامت بإنتاجها مؤسسات مالية معتمدة في دولها، حتى وصلت إلى العملات الإلكترونية التي يتم إنتاجها بواسطة برمجة إلكترونية.

ثالثا: العملات الرقمية أو الإلكترونية تشبه النقود الإلكترونية من حيث أنه يتم تخزينها على الحواسيب ومن حيث تداولها عن طريق شبكة الأنترنت، والفرق الجوهري بينهما أن النقود الإلكترونية هي نقود حقيقية تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدما، ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية؛ أما العملات الرقمية فهي عملة مستقلة في ذاتها وغير مغطاة بأي عملة أخرى.

رابعا: وصل عدد العملات الرقمية المشفرة إلى: 1637عملة؛ من بينها: **بيتكوين، ليتكوين ، الإثريوم، و زد كاش وغيرها.**

خامسا: تتميز العملات الرقمية المشفرة بعدة خصائص؛ منها ما يعتبر من المزايا والفوائد ومنها ما يعتبر من المخاطر والعيوب؛ فمن مزاياها: الخصوصية والسرية، العالمية، الرسوم المنخفضة، الشفافية وسرعة توثيق العمليات.

ومن ضمن مخاطرها: سرية العملة وتشفيرها، وصعوبة تعدينها، إضافة إلى سعرها المتذبذب.

سادسا: اختلف الفقهاء في تكييف العملات الرقمية المشفرة فمنهم من ألحقها بـ: الذهب والفضة، ومنهم من جعلها كالعملات النقدية، ومنهم من اعتبرها سلعة، ومنهم من جعلها عملة مستقلة.

وقد اختلفوا في حكمها فمنهم من منعها؛ وهو قول جمهور العلماء، ومنهم من أجازها وهو قول الدكتور نايف العجمي، ومنهم من توقف في حكمها وهما: **الشيخ عبد العزيز الفوزان** والدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد.

سابعا: عملة آي دينار القطرية تكيّف فقهيا على أنها نقود ورقية فهي أشبه بها من العملات الرقمية المشفرة التي تفترق عنها في الكثير من الخصائص.

التوصيات:

تدعو الباحثة القائمين على المشاريع البحثية المبادرة لفتح مشاريع متعلقة ببحث موضوع العملات الإلكترونية المشفرة؛ من جوانبه المختلفة؛ من الناحية الشرعية والإقتصادية والقانونية كدراسة مقارنة خاصة في ظل صدور قانون المالية الجديد.

إضافة إلى ترجمة بعض الكتب والمواقع الإلكترونية في مجال المال والإقتصاد إلى اللغة العربية بغية استفادة الباحثين منها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد الله العقيل، الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (032) وحدة البحوث والدراسات العلمية.

2. الدكتور غسان محمد الشيخ، التأصيل الفقهي للعملات الرقمية – البتكوين نموذجا، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة العملات الافتراضية في الميزان، 16/ 17 أفريل 2019م.

3. عصام صبحي شرير، التكييف الفقهي في السياسة الشرعية، آلياته وتطبيقاته.

4. محمد عثمان شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1435هـ/2014م.

5. أيمن أحمد عبد الجليل الأزهري، ، حكم النقود الالكترونية (البتكوين) دراسة فقهية معاصرة.

6. أسامة أسعد أبو حسين، الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16/ 17 أفريل 2019م.

7. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة؛ بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م.

8. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.

9. مراد عودة، العملات الافتراضية تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها–البيتكوين نموذجا، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد189، الجزء الثاني، السنة56، رمضان 1440هـ.

10. باسم أحمد عامر، العملات الرقمية (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، مقال منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية.

11. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوى وحلول)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2002م.
12. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008 م.
13. محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م.
14. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
15. محمود الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، ضمن بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون.
16. محمد أبو كرش، النقود الافتراضية في الفقه الّإسلامي، ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، يونيو 2019م.
17. عبد الله الباحوث، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، العدد1، يناير 2017م.
18. عبد الستار أبو غدة، النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، رئيس الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية؛ بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي؛ المنعقد في فندق شيراتون الدوحة، 9 يناير2018، قطر، تنظيم بيت المشورة للاستشارات المالية.

قائمة المواقع الإلكترونية:

19. موقع طريق الإسلام
20. https://bitcoin.org/en /
21 . https://bitcoinnewsarabia.com/who-is-satoshi-nakamoto /
22. https://cryptonomist.ch/2019/03/02/finanza-islamica-crypto-friendly/#
23. https://m.facebook.com/idinar.io/?locale2=ar_AR
24. https://m.sa.investing.com/crypto/currencies
25. https://sy-sic.com/?p=7725
26 . https://www.amnaymag.com/
27. https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043
28. https://www.emaratalyoum.com/opinion/2018-02-09-1.1069583
29. https://www.investopedia.com/terms/c/cryptocurrency.asp
30. https://www.lexico.com/definition/cryptocurrency
31. https://www.tech-wd.com/wd/2017/09/26/blockchain/amp/
33.https://www.youtube.com/watch?v=L4QVRA9U21w
34. https://www.youtube.com/watch?v=UiZx0R-K7fE